

العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي

أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي

مدرس مساعد، قسم الدراسات الاقتصادية،
مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

مقدمة

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي، إلا أن دور التجارة ممثلاً في عوائد صادرات النفط الخام بشكل رئيسي، والواردات من مختلف السلع بشكل عام، في حالة تقلب مستمر تبعاً لتقلبات الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي جعل من التجارة البينية تابعاً معتمداً على تلك التغيرات. وبشكل عام، إن اقتصادات دول المجلس هي اقتصادات مكشوفة تختلف درجة انكشافها من دولة إلى أخرى، الأمر الذي أثر في مستوى التجارة البينية في هذه الدول نتيجة لضعف الاستثمارات البينية والقطاعات الصناعية غير النفطية التي لم تخلق أثراً واضحاً في مستوى التجارة البينية بعيداً عن تقلبات أسعار النفط والواردات من الخارج.

أولاً: أهم أسباب الانكشاف التجاري

١ - الاعتماد على إيرادات الصادرات النفطية

ما تزال مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بشكل واضح، إذ يشكل إنتاج وتصدير النفط الخام المكوّن الأساسي للإيرادات والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، إذ تتراوح نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس ما بين ٢٠ في المئة إلى ٤٠ في المئة لعام ٢٠٠٣، كما هو موضح في الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١)

مساهمة عوائد الصادرات النفطية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس لعام ٢٠٠٣ (مليون دولار)

الدولة	عوائد الصادرات النفطية	إجمالي الناتج المحلي	مساهمة الصادرات النفطية من الإجمالي (في المئة)
الإمارات	١٤,٦٧٢	٧١,٣٧٠	٢٠
البحرين	١,٨٠٦	٨,٤١٧	٢١
السعودية	٥٥,٩٣١	١٨٨,٢٢٨	٣٠
قطر	٥,٤٦١	١٧,٤٦٦	٣١
الكويت	١٤,٠٥٧	٣٥,٣٢٤	٤٠
عمان	٧,٩٦٩	٢٠,٢٩٥	٣٩
الإجمالي	١١٣,٩٥٥	٣٤١,١٠٠	٣٣

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤ (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤)، جداول متفرقة.

يبين الجدول رقم (١) مساهمة عوائد الصادرات النفطية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٣، وهي نسب قليلة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الباقي من هذه النسب هو في حقيقته مرتبط بالإيرادات النفطية أو بمنتجات النفط الخام، إذ كما هو معروف، تركزت أكثر استثمارات دول المجلس في الصناعات البتروكيميائية والغاز والصناعات الفرعية المرتبطة بها، مثل صناعات البلاستيك وغيرها، وهي صناعات تعتمد على إنتاج النفط في الدرجة الأولى، أي أن باقي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على القطاع النفطي. وهذا ما يفسر سبب تشابه نمط الإنتاج في دول المجلس، وخلق صناعات متنافسة وغير متكاملة، الأمر الذي أدى إلى بقاء المستوى المتدني للتجارة البينية لهذه الدول، وهو ما يعني أن جهود التنويع الاقتصادي المرتكز على الصناعات المرتبطة بالنفط لم يكن لها أثر ملموس في رفع مستوى التجارة البينية في دول المجلس.

لقد حققت دول المجلس بعد عام ٢٠٠٣ معدلات نمو عالية بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة إيراداتها نتيجة لذلك، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٦ في المئة لعام ٢٠٠٥^(١). وكما هو معروف تتأثر جميع الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير بتغيرات عوائد الصادرات النفطية، وبما أن هذه الدول - باستثناء عُمان - أعضاء في منظمة أوبك، فإن نسبة كبيرة من الإنتاج النفطي تتحدد عن طريق عوامل خارجة عن سيطرتها، الأمر الذي ينعكس أخيراً على قوة دول المجلس في التحكم بنشاطاتها الاقتصادية في مجالات الإنتاج والاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني ككل، إذ تبقى الخطط الاستثمارية متغيراً تابعاً للتغيرات في إيرادات النفط كمتغير مستقل يتحكم في فروع النشاطات الاقتصادية المختلفة تبعاً للتغيرات في مستوى الطلب العالمي على النفط.

إن الأمر الأساسي الذي يمكن قوله في هذا الصدد هو أن إيرادات دول المجلس الإجمالية ترتفع مع ارتفاع أسعار النفط، وتنخفض مع انخفاضه، كما هو معروف، ويتبع ذلك انخفاض أو ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل تنوع الاستيرادات من مختلف السلع والخدمات مع ارتفاع أسعار النفط، ويعني ذلك أن ارتفاع أسعار النفط قد زاد من تكلفة الواردات الكلية المتزايدة، وبالتالي ارتفاع وانخفاض التجارة البينية تبعاً لذلك، وهو يشهد أن التجارة البينية نفسها هي متغير تابع لتغيرات أسعار النفط، إذ ترتفع مع ارتفاع الاستيرادات من دول الخارج، وتنخفض مع انخفاضه. ويتبين من ذلك أن ارتباط التجارة الخارجية لهذه الدول بالموارد النفطية سيؤدي إلى بقاء ضعف التجارة البينية ضمن هذه الحلقة المفرغة، إذ لا يمكن أن ترتفع مستوياتها دون الاستثمار في القطاعات الصناعية غير النفطية، كالصناعات الغذائية وصناعات الملابس مثلاً، فضلاً عن الاستثمار في الصناعات المغذية لها، لأن الصناعات الغذائية مثلاً تحتاج إلى تحسين مستوى الاستثمار في القطاع الزراعي لخلق حالة التشابك

(١) مركز الخليج للدراسات، التقرير الاقتصادي الخليجي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ (الشارقة: المركز؛ دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٤).

الأمامي والخلفي بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث إن الاستفادة من الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع تكاملية في هذه الدول قد تؤدي إلى تنوع الهيكل الإنتاجي المتشابه في اقتصادات دول المجلس، كما قد تؤدي إلى رفع مستوى التجارة البينية من دون الارتباط بتقلبات الإنتاج والإيراد النفطي.

٢ - اختلال مستوى الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي

ترتفع مستويات الإنفاق الاستهلاكي من الناحية المطلقة إلى إجمالي الإيرادات في دول المجلس، إذ يتزايد الاستهلاك النهائي، الحكومي والخاص، بمعدلات تفوق مستوى معدلات الإنفاق على الاستثمار في هيكل الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الأمر أدى إلى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتقلبها من سنة إلى أخرى، وبصفة خاصة الإنفاق الاستثماري العام، وانخفاض نسب التكوين الرأسمالي إلى إجمالي الادخار القومي بسبب انخفاض الطاقة الاستيعابية المحلية، وهو ما أدى، بالتالي، إلى خروج الكثير من المدّخرات إلى خارج تلك الدول وتعظيم حالة العجز في الموازنة العامة لدول المجلس بشكل عام. ويوضح الجدول رقم (٢) متوسط الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣).

الجدول رقم (٢)

متوسط الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي للمدّة ١٩٩٨ - ٢٠٠٣ في دول المجلس (نسب مئوية)

البند	الإمارات	السعودية	قطر	عُمان	الكويت	البحرين	المتوسط العام
الإنفاق الاستهلاكي العام	١٧,٢	٢٧,٦	٢٣	٢٤,٥	٢٧,٢	١٨	٢٢,٩
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	٥٠	٤٣,٢	١٧,٨	٤٩	٥٤,٥	٥٠	٤٤,٨
التغيّر في المخزون	١	١	-	-	-	-	-
تكوين رأس المال الثابت	٢٦,٤	١٩,٦	٢٨,٢	١٥,٥	١٤,٤	١٤,٦	١٨,٦٨
صادرات السلع	٧٢,٢	٣٣,٦	٥٥,٤	٥٠	٤٧	٧٨	٥٦,٠٣
واردات السلع	(٦٦,٨)	(٢٥)	(٢٤,٤)	(٣٩)	(٤٣,١)	(٦٠,٦)	(٤٣,١٥)
إجمالي الإنفاق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة الثالثة والعشرون (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠٣)، جداول متفرقة.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص في دول المجلس، إذ يحتل الإنفاق الاستهلاكي الخاص النسبة الأكبر (٤٤,٨ في المئة) كمتوسط،

بينما يمثل الإنفاق الاستهلاكي العام ما نسبته ٢٢,٩ في المئة كمتوسط عام لدول المجلس خلال المدّة نفسها.

ومن الملاحظ أنّ نشاط القطاع الخاص يفوق النشاط الاقتصادي للقطاع العام، إذ يستحوذ على نشاطات تجارة الجملة والتجزئة ونشاط الوساطة المالية والعقارية، كما يساهم هذا القطاع بنسبة ٧١ في المئة^(٢) في الإنفاق على الصناعة التحويلية في دول المجلس. ويتبين من ذلك احتمالات تزايد هذه النسبة مستقبلاً، وذلك لأن سياسة التخصيص التي تنتهجها دول المجلس منذ عام ١٩٩٥ ستؤدي إلى الارتقاء بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أنّ هذا القطاع قد يؤدي دوراً واضحاً من خلال إقامة العديد من المشاريع التنموية، فخلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) بلغت استثمارات القطاع الخاص نسبة ٣٨ في المئة من إجمالي الاستثمارات الكلية، وقد تركزت في القطاعات غير النفطية، مثل بناء المصانع وغيرها، وخلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) بلغت استثمارات هذا القطاع ٣٩,٧ في المئة من إجمالي الاستثمارات الكلية، وقد وصلت هذه الاستثمارات إلى ما نسبته ٥٣,٩ في المئة خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)^(٣).

كما يلاحظ من الجدول رقم (٢) أنّ نسبة تكوين رأس المال الثابت منخفضة بالمقارنة مع مستويات الإنفاق الأخرى، الأمر الذي يشير بوضوح إلى حالة الاختلال الهيكلي في اقتصادات دول المجلس، إذ يتبين من ذلك الطبيعية الاستهلاكية لهذه الاقتصادات - كما هو معروف عنها - التي تؤدي أخيراً إلى انخفاض مستوى الاستثمار بسبب زيادة مستوى الإنفاق بشكل كبير بالمقارنة مع إيرادات دول المجلس، ويساهم ذلك في حصول حالة العجز في موازين مدفوعات تلك الدول. ويمكن توضيح حالة العجز الحاصلة في هذه الاقتصادات من خلال الجدول رقم (٣).

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أنّ النفقات العامة تفوق مستوى الإيرادات العامة بشكل عام، إذ تتبين حالة العجز في اقتصادات دول المجلس، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة إلى إجمالي الناتج كنتيجة طبيعية للاختلالات التي تعانيها هذه الاقتصادات، ومن ثمّ تزايد الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويتراوح متوسط إجمالي الاستهلاك ما بين ٦٤,٣١ في المئة و٧٥,٢١ في المئة خلال السنوات ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢^(٤)، ويرافق ذلك انخفاض مستويات الإنفاق الاستثماري بشكل عام.

(٢) انظر في ذلك: فريد بشير طاهر، «محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية»، التعاون، السنة ١٥، العدد ٥١ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ١٤.

(٣) مركز الخليج للدراسات، التقرير الاقتصادي الخليجي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

(٤) يوسف حمد الإبراهيم، «إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون»، المعرفة - ملفات خاصة ٢٠٠٤، موقع الجزيرة.نت، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1371B277-7CB1-4287-B07E-863D9E2AF824.htm>.

الجدول رقم (٣)

النفقات الكلية المصروفة من الإيرادات الكلية في دول مجلس التعاون الخليجي
للفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣) (نسب مئوية)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	المتوسط العام
١٩٩٨	١,٦٧	١,٢١	١,٣٤	١,٢٠	١,١٢	١,١٠	١,٢٧
١٩٩٩	١,٦٦	١,١٩	١,٢٤	١,٢٦	١,١٥	١,٤٤	١,٣٢
٢٠٠٠	١,١٣	٠,٩٣	٠,٩١	١,١٤	٠,٩٦	٠,٧٦	٠,٩٧
٢٠٠١	١,٣٦	١,٠٣	١,١٢	١,١٠	٠,٩٨	٠,٦٤	١,٠٤
٢٠٠٢	١,٥٦	٠,٩٨	١,٠٩	٠,٨٧	٠,٧٦	٠,٩٠	١,٠٢
٢٠٠٣	١,١٨	١,٠٢	٠,٨٥	٠,٩٦	٠,٧٦	٠,٧٩	٠,٩٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، جداول وأعداد متفرقة.

ولو انتزعنا عوائد الصادرات النفطية، لظهر لنا مدى العجز الكبير في جانب الإيرادات، إذ من المفترض أن تؤدي التجارة الخارجية لدول المجلس، ممثلة بإيرادات الصادرات النفطية، إلى الاستخدام الأمثل للموارد من خلال تمويل وتوجيه عنصر العمل ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى فروع وأنشطة القطاعات الإنتاجية غير النفطية التي تتمتع بميزة نسبية، ومن الممكن أن تساعدها في زيادة مستوى الإنتاج للسلع غير المرتبطة بالنفط، التي تساهم في رفع مستوى التجارة البينية، فضلاً عن الحدّ من استيراد السلع المماثلة لها في الخارج فيما لو تمّ تطبيق أساليب حديثة في إنتاجها، وبالتالي يساهم ذلك في تقليل مستوى الاستيرادات، ومن ثمّ النفقات، بما يؤدي إلى تخفيف حدّة العجز الموجود، وتحقيق فائض تجاري يحسّن من ميزان المدفوعات ويموّل العجز في القطاعات الأخرى. وعليه، يمكن القول إنّ الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣) قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في التوجهات الإنتاجية للسياسة الاستثمارية مقابل بروز التوجهات الاستهلاكية، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن اتجاهات الاستثمار، معبراً عنها بالإنفاق الاستثماري الحكومي، هي متغيّر تابع لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية العامة.

ثانياً: المظاهر الرئيسية للانكشاف التجاري

١ - زيادة الاستيرادات الغذائية

تتصف القاعدة الإنتاجية الزراعية بضعفها، إذ يتراوح الناتج الزراعي ما بين ٠,٥ في المئة في الكويت إلى ٤,٥ في المئة في السعودية من إجمالي الناتج المحلي في كلا البلدين

لعام ٢٠٠٣، وهذا ما يؤكّد الانخفاض الكبير في نسب الاكتفاء الذاتي وارتفاع قيمة المستوردات الغذائية، ولا سيما أن معدل النمو السكاني سيأخذ في التزايد في السنوات المقبلة، إذ إنَّ العلاقة بين الفجوة الغذائية والنمو السكاني علاقة طردية، كما هو معروف. وتشير المصادر إلى أن معدل نمو السكان في دول المجلس يتراوح ما بين ٢,٠٤ في المئة و٦,٦٥ في المئة كمتوسط للسنوات ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٣^(٥). ولذا، فمن المتوقع ارتفاع مستوى الفجوة الغذائية في السنوات المقبلة، وسيتبعها ارتفاع في قيمة الاستيرادات الغذائية، ومن ثمَّ يحلّ الأثر السلبي في الإنفاق. ويوضح الجدول رقم (٤) مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٣).

الجدول رقم (٤)

مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٣) (نسب مئوية)

البلد	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	متوسط المدة
الإمارات	٢,٩	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٣,٣
البحرين	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٧
السعودية	٥,٩	٤,٩	٥,٢	٥,١	٤,٥	٥,١
عُمان	٢,٨	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٢
قطر	١,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤
الكويت	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

يلاحظ من الجدول رقم (٤) انخفاض متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، إذ يتراوح ما بين ٠,٤ في المئة - ٥,١ في المئة كمتوسط خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٣). وفي ظلّ معدلات النمو الحالية للقطاع الزراعي والزيادة السكانية المتوقعة، من المؤكّد أنه سيزداد الطلب على السلع الزراعية والمنتجات الغذائية بصورة واضحة.

ويتبين من ذلك أنّ تدني نسب الاكتفاء الذاتي ستؤدي إلى تزايد مستوى الانكشاف الغذائي بلا شكّ، وهو يعدّ من أكبر مظاهر الانكشاف التجاري في دول المجلس نتيجة لتدني الإنتاج والإنتاجية وضعف مستوى الاستثمار في القطاع الزراعي، الأمر الذي يشكل ضغوطاً

(٥) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠٤)، ص ١٥.

كبيرة في جانب الإنفاق الاستهلاكي من جراء تزايد استيراد السلع الغذائية، ويؤدي بالتالي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري، خصوصاً عندما تتراجع أسعار النفط.

إنّ من أهم عوامل الزيادة في استيراد السلع الزراعية من قبل دول المجلس هو ازدياد عدد مصانع الغذاء على الرغم من عدم وجود استثمارات كبيرة في القطاع الزراعي، فقد ارتفع عدد مصانع الغذاء والمشروبات من ٦٧٤ مصنعاً عام ١٩٨٨ إلى ٨٤٥ مصنعاً عام ٢٠٠٢. وتمثل مصانع الغذاء ما نسبته ٣١ في المئة من القطاع الصناعي في دول المجلس، وتعتبر صناعات الألبان ومنتجاتها والعصائر والحبوب والحلويات من أهم أنواع هذه الصناعات، إذ تستأثر بحوالي ٥٢ في المئة من الصناعات الغذائية، كما تتجاوز الاستثمارات الغذائية في دول المجلس ٥,٣ مليار دولار أمريكي، منها ٦٢ في المئة في السعودية، تليها الكويت (٦,١٤ في المئة)، ثم الإمارات بنسبة ٩,١ في المئة، ثم عُمان وقطر والبحرين بنسب ٦,٤ في المئة، و٥,٣ في المئة، و٤,٣ في المئة على التوالي^(٦).

ومما سبق يلاحظ أن هناك تطوراً في واقع الصناعات الغذائية الخليجية، وفي المقابل هناك ضعف في القاعدة الإنتاجية الزراعية، باستثناء السعودية، وهذا ما يؤكد شحّة الموارد الزراعية، ومن ثمّ، تعتمد معظم الصناعات الغذائية في هذه الدول على المواد الأولية المستوردة من الخارج لإنتاج منتجاتها الغذائية. وفي هذه الحالة تعتبر دول المجلس دولاً مستوردة للغذاء بشكل عام، ولا تشكل فيها زيادة عدد مصانع الغذاء والإنتاج الغذائي أهمية كبيرة في معالجة مشكلة الانكشاف الغذائي، بل العكس صحيح، فقد أدّت زيادة عدد مصانع الغذاء إلى تعظيم مشكلة هذا الانكشاف وفشل جهود التنوع الاقتصادي ضمن هذا الإطار. وعلى هذا الأساس، لا تشكل الصادرات الغذائية من دول المجلس، ولا سيما السعودية، أهمية اقتصادية كبيرة، إذ إنّ الاستيرادات الغذائية بقيت تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية (١١ في المئة^(٧)) لدول المجلس بشكل عام). ولذلك تبين أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في ظلّ ظروف عدم استقرار أسعار النفط، والرغبة في استغلال الموارد الطبيعية، لما في ذلك من أثر حقيقي في تنشيط الصناعات الغذائية، فضلاً عن تشغيل الأيدي العاملة وخلق التشابكات مع القطاعات الصناعية غير المرتبطة بالنفط.

٢ - ضعف التجارة البينية الخليجية كمؤشر للانكشاف التجاري

غالباً ما تقدر التجارة البينية لدول المجلس بنسبة ٦ في المئة إلى ١٠ في المئة من إجمالي التبادل التجاري السنوي لتلك الدول، وهي نسبة متواضعة بالطبع، إذ تعزى أسباب

(٦) حسن عبد الله القحطان، «صناعتنا الغذائية.. إلى أين؟»، «عالم الاقتصاد (٢٠٠٣)»، من موقع شبكة الإنترنت: < http://www.ecoworld-mag.com/detail-asp > .

(٧) «ملتقى قطر الاقتصادي: حول متطلبات تطوير مناخ وفرص الاستثمار في الخليج»، تنظيم غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، الدوحة - قطر، ١٧ - ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، متوفر على الموقع: < http://www.iktissad.com/files/events/qef/1/downloads/presentations/qef06.ppt > .

هذا التواضع إلى تشابه نمط الإنتاج الخليجي، ومن ثمّ تشابه الصادرات الخليجية، الأمر الذي يجعل من تبادلها بينياً نشاطاً غير اقتصادي، فضلاً عن تفاوت التعريفات الجمركية، واختلاف إجراءات الحدود الدولية بين دول المجلس، وعدم تلبية شبكات النقل لاحتياجات التجارة، وأخيراً ضعف التنسيق في ما بين وزارات التجارة في دول المجلس.

وبحسب إحصاءات الإسكوا^(٨)، بلغ إجمالي التجارة البينية الخليجية عام ٢٠٠١ ١٠,٤٨٢ مليون دولار، أي بنسبة ٦ في المئة من إجمالي تجارة دول المجلس مع دول العالم. وتقدر قيمة تجارة دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠١ بحوالي ١٦٢,٥٣٠ مليون دولار، وقد بلغت قيمة الواردات ٧١,٠٦٧ مليون دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات ٩١,٤٦٣ مليون دولار. ويلاحظ في التجارة البينية الخليجية أن نسب الاستيرادات البينية أعلى من نسب الصادرات البينية، ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى ارتفاع حجم التجارة العابرة - كما ذكرنا سابقاً - بين هذه الدول. ويوضح الجدول رقم (٥) نسب التجارة البينية لدول المجلس من إجمالي التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٣.

الجدول رقم (٥)

نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٣ (مليون دولار)

الدولة	إجمالي التجارة البينية	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة التجارة البينية للدولة من التجارة الإجمالية مع دول العالم (في المئة)
السعودية	٩٨٤٤,٩	١٠٣٦٥٧,٦	٩,٤
الإمارات	٤٩٠٥,٧	٨٨٧٣٢,٠	٥,٥
عُمان	٣٣١٠,٣	١٦٩٦٩,١	١٩,٥
الكويت	١٩٠٥,١	٢٤٢٨٣,٤	٧,٨
البحرين	١٢٢٦	١٠٠٧٤,٦	١٢,١

المصدر: غرفة تجارة وصناعة عُمان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ (مسقط: الغرفة، الأمانة العامة، [٢٠٠٤])، ص ٢٢، من موقع شبكة الإنترنت: < http://www.chamberoman.com >.

يشير الجدول رقم (٥) إلى نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية لكل دولة من دول المجلس، ويلاحظ من الجدول انخفاض مستوى مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية، وذلك لأسباب تتعلق بالاختلالات الهيكلية وتشابه نمط الإنتاج الخليجي. وفي الوقت نفسه، يتبين من خلال ذلك مدى اعتماد هذه الدول على التجارة مع الخارج، إذ يشير انخفاض النسب - خصوصاً في دولة الإمارات التي احتلت تجارتها البينية

(٨) الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ص ٨٠.

نسبة ٥ في المئة من إجمالي تجارتها الخارجية - إلى مستوى الانكشاف التجاري المرتفع في هذه الدولة لاعتمادها بشكل كبير على التجارة الخارجية، إذ إنها تعدّ الشريك التجاري الأول مع دول العالم في استقطاب تجارة دول المنطقة عبر موانئها، لما تتمتع به من نظام تجاري مفتوح، كونها أكبر سوق للواردات في المنطقة. وهذا ما يفسر انخفاض نسبة التجارة البينية في الإمارات، باعتبارها مركزاً لتجميع السلع لدول المنطقة، إذ تسدّ حاجتها المحلية من خلال السلع المارة في موانئها أو عن طريق وكلائها التجاريين ضمن الدولة، وهي تتأثر بالنسبة الأكبر من تجارة النقل العابر للدول الأخرى كنتيجة لوجود تسهيلات النقل البحري والموانئ المتطورة، الأمر الذي جعل منها مركزاً للتجارة الحرة في المنطقة الخليجية بشكل عام. أما عُمان والبحرين، فقد كانت مساهمتها أكبر من باقي دول المجلس، وهو ما يشير إلى أن هناك روابط تجارية قوية بين هاتين الدولتين وباقي دول المجلس، خصوصاً الإمارات. وقد قُدرت نسبة الواردات العُمانية من الإمارات بأكثر من ربع الواردات العُمانية الكلية^(٩).

أما البحرين، فقد أدت السياسة الاستثمارية فيها إلى جذب شركات صناعية غير نفطية، أقامت وحدات تصنيعية ذات صناعات ثقيلة وخفيفة ساعدت في سدّ الحاجة المحلية وتصدير منتجاتها إلى باقي دول المجلس، فضلاً عن دول إقليمية أخرى، مثل إيران وباكستان. ومن أبرز هذه الشركات شركة «الحدّ» و«شركة ألمنيوم البحرين»^(١٠).

وللوقوف على مستوى مساهمة التجارة البينية في صافي الصادرات البينية في دول المجلس، استخدمنا الطريقة التالية^(١١):

$$C_i = \left[\frac{X_{gulf} - M_{gulf}}{X_{total} + M_{total}} \right] - \left[\left[\frac{X_{gulf} + M_{gulf}}{X_{total} + M_{total}} \right] \left[\frac{X_{total} - M_{total}}{X_{total} + M_{total}} \right] \right]$$

حيث إنّ:

C_i : مساهمة التجارة البينية للبلد i في صافي الصادرات الكلية.

X_{gulf} : الصادرات البينية للبلد i بملايين الدولارات.

(٩) أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، «واقع الحركة التجارية المحورية لموانئ دبي»، «أفاق اقتصادية»، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (٢٠٠٦)، ص ٣٢.

(١٠) انظر في ذلك: البحرين: التطورات الاقتصادية، ٢٠٠٣-٢٠٠٥، على الموقع: <http://www.gucciaac.org.lb/recentpublications/arabreport/Bahrain.htm>.

(١١) استخدمت هذه الطريقة في احتساب مستوى مساهمة التجارة البينية في صافي الصادرات لدول الاسكوا. انظر: الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٨١.

M_{gulf} : الاستيرادات البينية للبلد i بملايين الدولارات.

X_{total} : الصادرات الكلية للبلد i إلى دول العالم بملايين الدولارات.

M_{total} : الاستيرادات الكلية للبلد i من دول العالم بملايين الدولارات.

وإذا كانت القيمة موجبة، فمعنى ذلك أن البلد المعنى لديه قدر حقيقي من المساهمة في التصدير ضمن التجارة البينية، مقارنة باستيراداته البينية، والعكس صحيح حينما تكون القيمة سالبة، إذ يعني ذلك أن لهذا البلد كثافة في الاستيراد ضمن التجارة البينية، وهو في الحقيقة تجارة نقل عابر (ترانزيت) على الأغلب. ويبيّن صافي الصادرات البينية الصورة الحقيقية للتجارة البينية في دول المجلس.

وبتطبيق الصيغة على دول المجلس لعام ٢٠٠٣، وبالاعتماد على البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤، حصل الباحث على النتائج التالية:

أ - السعودية

$$C_i = \left[\frac{6381.4 - 1683.2}{103657.6} \right] - \left[\left[\frac{6381.4 + 1683.2}{103657.6} \right] \left[\frac{1390.9 - 32266.7}{103657.6} \right] \right]$$

$$C_i = 0.02$$

تعني هذه المعادلة أن السعودية لديها كثافة في التصدير ضمن التجارة البينية مقارنة باستيراداتها البينية مع دول المجلس الأخرى، وهي بالطبع كثافة الاستيراد من دول خارج المنطقة، ولا سيما أن للسعودية علاقات شراكة تجارية واتفاقيات تجارية مع دول عربية، مثل الأردن ولبنان^(١٢)، التي تستورد منها أكثر مما تستورد من دول المجلس الأخرى. وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة مساهمة صافي الصادرات في التجارة البينية في السعودية مقارنة بدول المجلس، إذ انخفضت استيراداتها من هذه الدول مقابل ارتفاعها من الأردن ولبنان.

ب - الإمارات

$$C_i = \left[\frac{25801.1 - 19109.9}{88732} \right] - \left[\left[\frac{580.1 + 1910.9}{88732} \right] \left[\frac{49596.5 - 39135.5}{88732} \right] \right]$$

$$C_i = 0.001$$

هذا الأمر يشير إلى أن لدولة الإمارات مساهمة قليلة في صافي الصادرات البينية، وأنها كثيفة الاستيراد مع العالم.

(١٢) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية (نيويورك: الاسكوا، ٢٠٠١)، ص ٤٢.

ج - عُمان

$$C_i = \left[\frac{25801.1 - 1910.9}{16969.1} \right] - \left[\left[\frac{2580.1 + 2010}{16969.1} \right] \left[\frac{11171.7 - 5797.4}{16969.1} \right] \right]$$

$$C_i = -0.04$$

تشير المؤشرات إلى أن لسلطنة عُمان كثافة في الاستيراد ضمن التجارة البينية مقارنة بالصادرات البينية مع دول المجلس الأخرى.

د - الكويت

$$C_i = \left[\frac{515.3 - 1101.9}{24283.4} \right] - \left[\left[\frac{515.3 + 1101.9}{24283.4} \right] \left[\frac{15406.2 - 8877.2}{24283.4} \right] \right]$$

$$C_i = -0.03$$

تشير المؤشرات إلى أن لدولة الكويت كثافة في الاستيراد ضمن التجارة البينية مقارنة بالتجارة مع الدول الأخرى.

هـ - قطر

$$C_i = \left[\frac{711.7 - 538.8}{15912.4} \right] - \left[\left[\frac{711.7 + 538.8}{15912.4} \right] \left[\frac{11031.6 - 4880.8}{15912.4} \right] \right]$$

$$C_i = -0.02$$

تشير كذلك المؤشرات إلى أن لدولة قطر كثافة في الاستيراد ضمن التجارة البينية مقارنة بالتجارة مع الدول الأخرى.

و - البحرين

$$C_i = \left[\frac{539.8 - 465.2}{10074.6} \right] - \left[\left[\frac{539.8 + 465.2}{10074.6} \right] \left[\frac{5368.9 - 4705.7}{10074.6} \right] \right]$$

$$C_i = 0.001$$

كما في حالة الإمارات، هناك في البحرين مساهمة قليلة في صافي الصادرات البينية، وكثافة في الاستيراد من دول المجلس ومن خارجها.

تشير المؤشرات أعلاه إلى مستوى مساهمة صافي الصادرات البينية في دول المجلس من إجمالي الصادرات الكلية، إذ تبين آثارها بشكل كبير في عُمان وقطر والكويت وبتائج سالبة (-0.04)، و(-0.02)، و(-0.03) لعام ٢٠٠٤ على التوالي، إذ تشير المساهمة القليلة في صافي الصادرات إلى الروابط التجارية القوية والمعتمدة على التجارة (استيراداً) مع دول المجلس، خصوصاً الإمارات، إذ إنَّ أغلب واردات هذه المجموعة تأتي من دولة الإمارات

من سلع النقل العابر (الترانزيت) والسلع المعاد تصديرها من المنطقة الحرة (جبل علي) حيث تستأثر بالحصة الأكبر للتجارة البينية لدول المجلس بشكل عام، سواء كان ذلك تجارة نقل عابر عبر موانئها ومنافذها التجارية الأخرى أو عن طريق علاقات الشراكة التجارية بين الإمارات والعالم.

وقد كانت هذه المؤشرات موجبة في كلٍّ من السعودية (٢٠٠٢)، والإمارات والبحرين بنسبة (٠,٠٠١) للعام نفسه، إذ تشير المعدلات الموجبة إلى أن هذه المجموعة من دول المجلس هي كثيفة التصدير ضمن التجارة البينية، أي أن لهذه المجموعة قدرًا من منتجات غير نفطية ذات ميزة نسبية تقوم بتصديرها إلى المجموعة السالبة. وهذا يعني أن المجموعة الموجبة حققت أثرًا إيجابياً ضمن التجارة البينية مقارنة بنظيرتها. أما السالبة في كلٍّ من الكويت وقطر وعمان فتشير إلى الكثافة في الاستيراد ضمن التجارة البينية مقارنة بالمجموعة الثانية، فضلاً عن كثافة الاستيراد مع دول الخارج، إذ تشير هذه النسبة إلى الاعتماد شبه الكامل على الصادرات النفطية أو السلع المعتمدة في إنتاجها على النفط بشكل أساس، أي أن الصناعات في هذه الدول هي صناعات لها صناعات منافسة في المجموعة الموجبة بحيث لا يوجد طلب عليها ضمن التجارة البينية. وهذا يعني أن هناك ضعفاً في القاعدة الصناعية غير النفطية في دول المجموعة السالبة.

ويتضح مما سبق أن للأنشطة التجارية مع دول العالم أهمية كبيرة في اقتصادات هذه الدول، على الرغم من هيمنة قطاع النفط والصناعات المرتبطة به على الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، إذ يتبين أن اقتصادات هذه الدول هي اقتصادات مكشوفة والتجارة البينية ما زالت ضعيفة. وهذا يرجع بالتأكيد إلى أن الموارد والقاعدة الإنتاجية لهذه الدول هي واحدة، بمعنى أنها اقتصادات متوازية، إذ انعكست هذه الخاصية على وحدة السلع المصدرة. كما أنها اقتصادات متنافسة وليست متكاملة بسبب التركيز في الاستثمارات في مجال صناعات النفط والغاز في هياكلها الإنتاجية، بينما تكاد تكون إسهامات القطاعات الأخرى متقاربة.

وعلى هذا الأساس، تعتمد التجارة البينية على الخارج، وذلك يعني أن دول المجلس بشكل عام ما زالت تركز في استثماراتها على الصناعات النفطية وتلك المرتبطة بالنفط. وهذا ما يشير إلى أن جهود التنويع الاقتصادي في هذه الدول ليس لها تأثير مباشر في نمو مستوى التجارة البينية، في حين أن للاستثمارات الصناعية غير النفطية الأهمية الكبيرة في زيادة حجم التجارة البينية، إذ إن الاستثمار في القطاع الصناعي بعيداً عن الصناعات المرتبطة بالنفط سيساعد على زيادة حجم التجارة البينية.

وتتفق المؤشرات أعلاه في كونها تبين في الوقت نفسه درجة الانكشاف (الانفتاح) الاقتصادي في دول المجلس. وبالاعتماد على البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام نفسه، حصل الباحث على درجات الانكشاف التجاري في دول المجلس، كما يوضحها الجدول رقم (٦):

الجدول رقم (٦)
درجات الانكشاف التجاري (*) في دول المجلس خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٣)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
١٩٩٧	١,٤٥	١,٣٢	٠,٤٥	٠,٨٠	٠,٦٣	٠,٧٤
١٩٩٨	١,٢٦	١,٢٤	٠,٤٧	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٧٠
١٩٩٩	١,٢٣	١,٣٠	٠,٤٩	٠,٧٦	٠,٧٨	٠,٦٦
٢٠٠٠	١,١٩	١,٣٨	٠,٥٧	٠,٨٢	٠,٨٣	٠,٧٢
٢٠٠١	١,٢٣	١,٢٥	٠,٥٤	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٧١
٢٠٠٢	١,٢٤	١,١٩	٠,٥٥	٠,٨٣	٠,٩٠	٠,٦٩
٢٠٠٣	١,٣٩	١,٢٦	٠,٦١	٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٧٦
٢٠٠٣-١٩٩٧	١,٢٨	١,٢٧	٠,٥٤	٠,٨١	٠,٨١	٠,٧١

ملاحظة: (*) تم الحصول على درجة الانكشاف التجاري وفقاً للصيغة التالية: درجة الانكشاف = (الصادرات الإجمالية + الاستيرادات الإجمالية) / الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، جداول متفرقة.

من الجدول رقم (٦)، ومن خلال ملاحظة متوسط درجات الانكشاف خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٣)، يتبين ان كل من الإمارات والبحرين تحتل الحصة الأكبر في مستوى درجة الانكشاف، وعند الرجوع إلى النتائج التي حصلنا عليها في قياس مستوى صافي الصادرات في التجارة البينية تتبين العلاقة الطردية بين درجات الانكشاف التجاري ومستوى التجارة البينية، إذ إن المجموعة الموجبة في مساهمتها في صافي الصادرات في دول المجلس (البحرين والإمارات)، باستثناء السعودية، قد وصلت إلى أعلى مستوى من درجات الانكشاف التجاري (١,٢٨ في الإمارات و١,٢٧ في البحرين)، أما في السعودية فقد انخفضت هذه الدرجة لأن الصادرات النفطية السعودية تمثل الحصة الأكبر في إجمالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، وقد أدت إلى تخفيض مستوى درجة الانكشاف التجاري فيها إلى ٠,٥٤، فضلاً عن الصادرات الأخرى المرتبطة بالقطاع النفطي، وفي مقدمتها صادرات الصناعات البتروكيميائية، إذ تصدر السعودية ما نسبته ٤٨ في المئة من إجمالي الصادرات البتروكيميائية لدول المجلس.

وعند الرجوع إلى الجدول رقم (١) يلاحظ أن مستوى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الموجبة (البحرين، الإمارات، والسعودية) أدنى منه في

المجموعة السالبة (الكويت، وقطر، وعمان)، ويتبين من ذلك أثر الصادرات النفطية في درجة الانكشاف التجاري لهذه المجموعة، إذ كلما انخفضت مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت درجة الانكشاف التجاري. كما تبين حدة الاختلال الهيكلي فيها، حيث إنَّ أيَّ تقلب في صادرات وأسعار المورد النفطي سيكون أثره واضحاً في واقع الانكشاف التجاري والتجارة البينية لعموم دول المجلس، بمعنى أنَّ التجارة البينية في حقيقتها ما هي الا تجارة نقل عابر (ترانزيت) أو إعادة تصدير بشكل عام. ولم تسهم الصناعات الخليجية غير النفطية في دول المجلس، خصوصاً الصناعات الغذائية، في تحسين مستوى التجارة البينية لدول المجلس.

ثالثاً: الاستنتاجات والمقترحات

١ - الاستنتاجات

لقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

أ- يبيّن انكشاف دول المجلس على العالم الخارجي واعتماد اقتصاداتها المحلية على الاستيرادات أن أي تقلبات في الميزان التجاري ترتبط بالتقلبات في قيم الصادرات أكثر من ارتباطها بالتقلبات في قيم الواردات، وذلك لما تمثله الصادرات النفطية والصناعات المعتمدة على النفط من أهمية نسبية من الإجمالي.

ب- لا يوجد هناك ارتباط بين التصنيع الغذائي في دول المجلس والإنتاج الزراعي، حيث إن الزيادة في عدد المصانع يقابلها تدني مستوى الإنتاج الزراعي. وفي هذه الحالة لا تعبر الزيادة في عدد مصانع الغذاء عن وجود نمو في مستوى الإنتاج الزراعي، إذ ما زالت هذه الصناعات تعتمد على المواد الزراعية المستوردة، وهي بذلك لا تساهم في رفع مستوى التجارة البينية، والحدّ من مشكلة الانكشاف التجاري بشكل عام، والغذائي بشكل خاص.

ج- يشير ضعف التجارة البينية في دول المجلس إلى ضعف مستوى الاستثمار في الصناعات الإنتاجية غير النفطية، فمعظم الصناعات تعتمد على النفط الخام ومشتقاته، الأمر الذي تسبب في تشابه نمط الاستثمار والإنتاج في دول المجلس، وتوجه هذه الصناعات إلى التنافس نحو التصدير إلى الخارج بدلاً من التكامل، وبالتالي لم يكن أثر ذلك إيجابياً في تطور مستوى التجارة البينية في دول المجلس.

د- لا يشير مستوى التجارة البينية المتدني إلى أن هناك جذباً للمستثمرين المحليين وللاستثمارات البينية في دول المجلس، بقدر ما يشير إلى أن هناك صناعات ثانوية متنافسة تتجه إلى خارج دول المجلس لم تساهم في تحسين مستوى التجارة البينية والحدّ من مشكلة الانكشاف التجاري.

ومما سبق من استنتاجات، نتبيّن أن مؤشر الانكشاف التجاري في دول المجلس قد عكس ضعف الترابط الداخلي لقطاعات الإنتاج غير النفطية في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمّ ترتبط التجارة البينية بمستوى الأحوال السائدة في الأسواق الخارجية التي تتمثل في الأسواق التي تستورد منها دول المجلس احتياجاتها الاستهلاكية بشكل أساسي، وهذا ما يثبت فرضية البحث.

٢ - المقترحات

أ - تعزيز القاعدة الإنتاجية وزيادة الترابط والتشابك القطاعي بديلاً من الاعتماد على الخارج، وذلك من خلال جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي للاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لها.

ب - تنويع أنماط الإنتاج في دول المجلس عن طريق إنتاج سلع مختلفة ذات جودة مقبولة تساهم في رفع مستوى الناتج المحلي في اقتصادات دول المجلس، وسدّ حاجة السوق المحلية إليها وصولاً إلى الحدّ من الاستيرادات.

ج - السعي نحو زيادة أطر التكامل والاندماج بين أقطار مجلس التعاون الخليجي للوصول إلى وضع يؤهلها عبر التوسع لزيادة طاقتها الإنتاجية وتخفيض التكاليف من خلال الاستفادة من اقتصادات الإنتاج الكبير، وذلك من أجل أن تصبح السلع المنتجة محلياً ذات التكاليف الأقل منافساً قوياً للسلع المستوردة المماثلة لها.

د - العمل على أن تكون المشروعات الإنتاجية غير النفطية، خصوصاً في قطاعات الإنتاج السلعي، ذات إنتاج اقتصادي غير مرهون وجودها باستمرار الدعم على حساب عوائد الصادرات النفطية، بحيث تكون هذه المشروعات قادرة على إحداث أثر ملموس في الحدّ من مؤشر الانكشاف التجاري وزيادة مستوى مساهمة التجارة البينية مستقبلاً ■